

وراحت الهاغاناه تعيد تشكيل قواها على هذا الاساس. وبعد ان انتهت فترة الشهور التسعة الانتقالية التي حددت لتنفيذ التوحيد مع من التحق من اتسل بالهاغاناه، بدأت قيادة المنظمة دراسة امكانية اعادة تنظيمها وتدارك النواقص التي كانت تعاني منها على هذا الصعيد، والتي بانته، بوضوح، خلال الاحداث واثرته على نشاطها. وتركزت الجهود، بشكل خاص، على السعي الى تغيير الطابع «الفدرالي» الذي كان يغلب على علاقات قطاعات المنظمة وقياداتها المختلفة ببعضها البعض وتحويلها الى جسم اكثر تماسكاً، وكذلك تلافي النواقص الناجمة عن وجود قيادة مدنية ومقسمة مناصفة بين العمال و«المدنيين» على رأس المنظمة، على ما يؤدي اليه مثل هذا الوضع من اثاره للخلافات وعدم القدرة على الحسم^(٥٧). ولتلافي هذه النواقص، قررت ادارة الوكالة اليهودية استحداث منصب جديد سمي «رئيس الاركان القطرية»، خُوِّل من يشغله صلاحية التنسيق بين مركزي الهاغاناه، العمالي «والمدني»، وبين قيادتها أيضاً. وفي تموز (يوليو) ١٩٣٨، عين يوحانان رطنر «رئيساً للاركان القطرية»^(٥٨). ومع منتصف تشرين الثاني (نوفمبر) من السنة نفسها، استكملت عملية اعادة التنظيم، فقسمت فلسطين الى ٧ لوية تضم ٢١ قطاعاً، عين لكل منها قائد يرتبط مباشرة بـ «رئاسة أركان» الهاغاناه في تل ابيب، وليس بقيادته المحلية. كما اقيم مكتب للتدريب وحددت اسس اعلان حالات الطوارئ وواجبات أجهزة المنظمة المختلفة وصلاحياتها في مثل هذه الحالة^(٥٩). وعلى الرغم من ان عملية اعادة التنظيم هذه لم تسفر عن تقدم كبير، إذ بقيت مراكز القوى المختلفة داخل الهاغاناه على حالها، فانها ساعدت المنظمة، التي قدر عدد اعضائها آنذاك بنحو ٢٥ ألفاً، منهم نحو ٤ آلاف امرأة^(٦٠)، على توسيع نشاطها في المجالات التي لم يكن هنالك خلافات حولها. ففي تلك الحقبة، أرسيت اسس صناعة عسكرية، وطوّرت مصلحة المخابرات (شاي)، وبوشر بتدريب عدد من العناصر في مجالي البحرية والطيران^(٦١). وفي صيف ١٩٣٨، اقيمت، أيضاً، مؤسسة مالية سميت «كوفير هاييشوف» (فدية البيشوف) بهدف تغطية المصاريف المالية الناجمة عن الأوضاع المضطربة^(٦٢).

«ضبط النفس»... والقتل الجماعي

وكان لسياسة التعاون مع البريطانيين التي انتهجتها الوكالة اليهودية والهاغاناه انعكاساتها السياسية أيضاً، التي اسفرت عن خلافات اخرى شديدة بينهم من جهة وبين التصحيحيين ومنظمتهم اتسل من جهة اخرى، بالنسبة لموقف كل من الطرفين من العرب عامة وكيفية الرد على الهجمات العربية على اليهود خاصة. فالزعامة العمالية ومعها حلفاؤها من «المدنيين»، اي اليمينيين المعتدلين، في الوكالة والهاغاناه على حد سواء، انطلقاً من موافقتها على مشروع التقسيم وسعيها الى تحسين شروطه بالنسبة لليهود، وادراكاً منها ان تنفيذ ذلك المشروع لن يتم، في نهاية الامر، دون موافقة كل من البريطانيين والعرب، بصورة او باخرى، دعت الى انتهاج سياسة ضبط النفس (هفلغاه) عند الرد على الهجمات العربية. وقضت هذه السياسة بأن يقتصر الرد، في مثل هذه الحالات، قدر الامكان، على المسؤولين مباشرة عن تلك الهجمات او من له علاقة بها، والامتناع عن التعرض بصورة شاملة للعرب كافة، وشن الهجمات عليهم وقتلهم دون تمييز. وعلى الرغم من ان بعض قادة الهاغاناه عرضوا هذه السياسة كأنها ناجمة عن «مبدأ» الحفاظ على «طهارة السلاح» اليهودي، فقد